

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الرقم: ١٤/م
التاريخ: ١٤٣٦/٢/٣ م

بِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى

نَحْنُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ آلِ سَعْدٍ

مَلِكُ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ

بِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الْسَّبْعِينَ) مِنَ النَّظَامِ الْاِسْاسِيِّ لِلْحُكْمِ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩٠/١) م.

بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ م.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الْعَشِيرِينَ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الْوِزَارَاءِ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٣/١) م.

بِتَارِيخِ ١٤١٤/٣/٣ م.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الثَّامِنَةِ عَشَرَةِ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩١/١) بِتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ م.

وَيَعْدُ الاطْلَاعُ عَلَى قَرَارِي مَجْلِسِ الشُّورِيِّ رَقْمِ (٧٤/١٤٥) بِتَارِيخِ ١٤٣٢/٢/١٣ م، وَرَقْمِ (٣٧/٨٤) بِتَارِيخِ ١٤٣٤/٨/٢١ م.

وَيَعْدُ الاطْلَاعُ عَلَى قَرَارِي مَجْلِسِ الْوِزَارَاءِ رَقْمِ (٥٠) بِتَارِيخِ ١٤٣٦/١/٢٤ م.

رَسَّمْنَا بِمَا هُوَ آتٌ،

أولاً : الموافقة على نظام حماية الطفل، بالصيغة المرافقـة.

ثانياً : على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ورؤساء الأجهزة المعنية

المستقلة - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبد العزيز آل سعود

قرار رقم : (٥٠)
وتاريخ : ١٤٣٦/١/٢٤ هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الْمُلْكُ الْأَعْظَمُ الْمُسْعُودُ
مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانُ الْوَزَّاعُ
الْأَمَانَةُ الْعَاصِمَةُ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ١٩٣٩٨/ب وتاريخ ١٤٢٦/٥/٢٠ هـ ورقم ٣٥١٤٨/ب وتاريخ ١٤٢٦/٩/١ هـ ، المشتملة على خطاب وزارة التربية والتعليم رقم ٣٦/١٨٧٥٥٤ وتاريخ ١٤٢٦/٥/٤ هـ ، في شأن مشروع نظام حماية الأطفال من الإساءة والإهمال .

وبعد الاطلاع على مشروع النظام المشار إليه .

وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٢٠٩) وتاريخ ١٤٢٩/٥/٨ هـ ، ورقم (٤٠٤) وتاريخ ١٤٣٢/٩/٢٧ هـ ، ورقم (٣٩) وتاريخ ١٤٣٣/١/١٩ هـ ، ورقم (٦١٨) وتاريخ ١٤٣٥/١٠/١١ هـ ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء .

وبعد النظر في قرارين مجلس الشورى رقم (٧٤/١٤٥) وتاريخ ١٤٣٢/٢/١٣ هـ ، ورقم (٣٧/٨٤) وتاريخ ١٤٣٤/٨/٢١ هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٠٩٠) وتاريخ ١٤٣٥/١١/٢٢ هـ .

يقرر ماليي :

أولاً : الموافقة على نظام حماية الطفل ، بالصيغة المرفقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

ثانياً : تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة المالية لدعم ميزانيتها بالاعتمادات المالية الازمة لتقوم بشكل عاجل بإنشاء دور إيواء تخصص لإيواء الأطفال الذين يتعرضون للإيذاء أو الإهمال .

النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء

الديوان الملكي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رقم الصادر : ٥٧١
تاريخ الصادر : ٢٤/٢/١٤٣٦
المرفقات : ٩ لغة



المُسْنَدُ إِلَى الْمُسْتَشْفَى
الْمُسْنَدُ إِلَى الْمُسْتَشْفَى

(٠٦١)

﴿ بَرَقِيَّة ﴾

- تعميم -

سيدي صاحب السمو الملكي ولـي العهد
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
حفظه الله
نسخة لكل وزارة ومصلحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:
أبعث لسموكم الكريم - حفظكم الله - صورة من قرار مجلس الوزراء رقم (٥٠)
بتاريخ ١٤٣٦/١/٢٤ هـ القاضي بما يلي : -
أولاً: الموافقة على نظام حماية الطفل ، بالصيغة المرافقة للقرار.
ثانياً: تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة المالية لدعم ميزانيتها
بالاعتمادات المالية الازمة لتقوم بشكل عاجل بإنشاء دور إيواء تخصص لإيواء الأطفال
الذين يتعرضون للإيذاء أو الإهمال .
وحيث صدر المرسوم الملكي رقم (٤١) بتاريخ ١٤٣٦/٢/٣ هـ -
المرفق صورة منه - بالمصادقة على ما ورد في البند (أولاً) من القرار.. كما تمت
الموافقة الكريمة على ما ورد في البند (ثانياً) منه.. أرجو تحضير سموكم بالأمر على الجهة
المختصة لإكمال اللازم بموجبه.. وتقبلوا سموكم - أيدكم الله - أطيب تحياتي وتقديرني.

رئيس الديوان الملكي
والسكرتير الخاص لخادم الحرمين الشريفين



خالد بن عبدالعزيز التويجري

نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

الرقم _____
التاريخ : / / ١٤٢
المرفات :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المُسَلطَّنُ الْعَرَبِيُّ السُّعُودِيُّ
هِبَطَ إِلَيْهِ الْجَبَرَاءِ بِجَلَسِ الْفَرَاءِ

نظام حماية الطفل

الفصل الأول

التعريفات والأهداف وحالات الإيذاء والإهمال

المادة الأولى:

- لأغراض هذا النظام، يقصد بالكلمات والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك :
- ١- الطفل: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.
 - ٢- الإيذاء: كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك، ومنها:
 - الإساءة الجسدية: تعرض الطفل لضرر أو إيذاء جسدي.
 - الإساءة النفسية: تعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب له أضراراً نفسية أو صحية.
 - الإساءة الجنسية: تعرض الطفل لأي نوع من الاعتداء أو الأذى أو الاستغلال الجنسي.
 - ٣- الإهمال: عدم توفير حاجات الطفل الأساسية أو التقصير في ذلك، وتشمل: الحاجات الجسدية، والصحية، والعاطفية، والنفسية، والتربوية، والتعليمية، والفكريّة، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية.
 - ٤- اللائحة: اللائحة التنفيذية لهذا النظام.
 - ٥- الجهات ذات العلاقة: الجهات التي لها علاقة بحماية الطفل، وفقاً لما تحدده اللائحة.

المادة الثانية :

يهدف هذا النظام إلى ما يأتي:

- ١- التأكيد على ما قررته الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها والتي تحفظ حقوق الطفل وتحمي من كل أشكال الإيذاء والإهمال.
- ٢- حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرهما التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمُسَلَّكُ الْعَرِيفُ إِلَيْهِ السَّعُودِيَّةُ

هِيَ شَيْءٌ لِلْجَبَرِ إِذَا مَرَّ



الرقم :
التاريخ : ١٤ / / ٢٠١٩
المرفات :

البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له به علاقة بأي شكل كان، أو من غيره.

- ٣ - ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال؛ بتوفير الرعاية الالزمة له.
- ٤ - نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما يرتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال.

المادة الثالثة :

يعد إيذاء أو إهانةً تعرض الطفل لأيٍّ مما يأتي:

- ١ - إيقاؤه دون سند عائلي.
- ٢ - عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها.
- ٣ - عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة.
- ٤ - التسبب في انقطاعه عن التعليم.
- ٥ - وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر.
- ٦ - سوء معاملته.
- ٧ - التحرش به جنسياً، أو تعريضه للاستغلال الجنسي.
- ٨ - استغلاله مادياً، أو في الإجرام، أو في التسول.
- ٩ - استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحريره.
- ١٠ - تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنده.
- ١١ - التمييز ضده لأيٍّ منسب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي.
- ١٢ - التقصير بين الم التواصل في تربيته ورعايتها.
- ١٣ - السماح له بقيادة المركبة دون السن النظامية.
- ١٤ - كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية.

المادة الرابعة :

يُعد الطفل معرضاً لخطر الانحراف في أيٍّ مما يأتي:

- ١ - ممارسة التسول أو أيٍّ عملٍ غير مشروع.
- ٢ - خروجه عن سلطة الأبوين أو من يقوم على رعايته.



الرقم :
التاريخ : ١٤ / ٢ / ٢٠١٩
المرفات :

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



المُسْكٰنَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هُيَّاَتُ الْجَنِيْرَاءِ بِجَلِسِ الْوَزَارَةِ

- ٣ - اعتياده على الهرب من البيت أو من المؤسسات التربوية أو الإيوائية.
- ٤ - اعتياده على النوم في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت.
- ٥ - تردده على الأماكن المشبوهة أخلاقياً أو اجتماعياً ، أو الأماكن غير المناسبة لسنّه ، أو مخالطته المتشردين أو الفاسدين.
- ٦ - قيامه بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو القمار أو المخدرات أو نحوها ، أو قيامه بخدمة من يقومون بها.

الفصل الثاني حق الطفل في الحماية

المادة الخامسة:

للطفل - في جميع الأحوال - أولوية التمتع بالحماية والرعاية والإغاثة .

المادة السادسة :

للطفل الحق في الحماية من كل أشكال الإيذاء أو الإهمال.

المادة السابعة :

للطفل الذي لا تتوافر له بيئة عائلية مناسبة، قد يتعرض فيها للإيذاء أو الإهمال ؛ الحق في الرعاية البديلة من خلال ما يأتي :

١ - الأسرة العاضنة التي تتولى كفالته ورعايته.

٢ - مؤسسات الرعاية الاجتماعية الحكومية أو الأهلية أو الخيرية، إذا لم تتوافر أسرة حاضنة.
وتحدد اللائحة الضوابط الالزمة لذلك.

الفصل الثالث

المحظوظات المتصلة بحماية الطفل

المادة الثامنة:

دون الإخلال بما ورد في نظام العمل، يُحظر تشغيل الطفل قبل بلوغه سن الخامسة عشرة، كما يحظر تكليفه بأعمال قد تضر بسلامته أو بصحته البدنية أو النفسية، أو استخدامه في الأعمال العسكرية أو النزاعات المسلحة.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم : ١ / ١ / ٤٤
التاريخ : ٢٠١٧ / ٣ / ٢٠١٨
المرفات :



المُسَلِّكُ الْعَرَبِيُّ السُّعُودِيُّ
هِيَةُ الْمُتَّبِعِ بِرَأْيِهِ مِنْ الْوَزَارَةِ

المادة التاسعة:

يحظر استغلال الطفل جنسياً، أو تعريضه لأشكال الاستغلال الجنسي، أو المتاجرة به في الإجرام أو التسول.

المادة العاشرة:

يحظر استخدام الطفل في أماكن إنتاج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تداولها بأي شكل من الأشكال.

المادة الحادية عشرة:

١ - يحظر أن يباع للطفل التبغ ومشتقاته وغيره من المواد التي تضر بسلامته، وكذلك يحظر أن يستخدم في شرائها أو أماكن إنتاجها أو بيعها أو الدعاية لها.

٢ - يحظر استيراد وبيع ألعاب الطفل أو الحلوي المصنعة على هيئة سجائر أو أي أداة من أدوات التدخين.

٣ - يحظر عرض المشاهد التي تشجع الطفل على التدخين، ويحظر كذلك التدخين أثناء وجوده.

المادة الثانية عشرة:

يحظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحيازة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته أو يشيرها بما يزيّن له سلوكاً مخالفًا لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف.

المادة الثالثة عشرة:

تحظر مشاركة الطفل في السباقات والنشاطات الرياضية أو الترفيهية التي تعرض سلامته أو صحته للخطر.

المادة الرابعة عشرة:

دون الإخلال بما تقتضي به الأنظمة الأخرى، يحظر القيام بأي تدخل أو إجراء طبي للجنين إلا لمصلحة أو ضرورة طبية.



الرقم : ١٤٤ / / المدفوعات

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



المُسَلِّكُ الْغَرِيْبُ إِلَى السُّعُودِيَّةِ
هِيَ شَيْءٌ لِلْجَاهِلِيَّةِ بِهِ رَأَى مَجْلِسُ الْوَزَارَةِ

الفصل الرابع

حق الطفل في الرعاية والمسؤولية تجاهه

المادة الخامسة عشرة:

١- يعد والدا الطفل - أو أحدهما، أو من يقوم على رعايته - مسؤولين في حدود إمكاناتهما المالية وقدراتهما عن تربيته وضمان حقوقه، والعمل على توفير الرعاية له، وحمايته من الإيذاء والإهمال.

٢- تتحذ الجهات ذات العلاقة تدابير اللازمة لضمان التزام والدي الطفل - أو من يقوم على رعايته - بتحمل مسؤولياتهما تجاهه، وحفظ حقوقه، وحمايته من الإيذاء والإهمال.

٣- في حالة انفصال الوالدين، يضمن للطفل حق الزيارة والاتصال بأي منهما؛ ما لم تقتض مصلحته غير ذلك.

المادة السادسة عشرة:

على جميع الجهات مراعاة مصلحة الطفل في جميع الإجراءات التي تتحذ في شأنه والإسراع في إنجازها، ومراعاة حاجاته العقلية، والنفسية، والجسدية، والتربوية، والتعليمية، بما يتنق مع سنها وصحتها ونحوهما.

المادة السابعة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة سرعة اتخاذ تدابير الرعاية والإصلاح المناسبة إذا كان الطفل في بيئه تعرض سلامته العقلية أو النفسية أو الجسدية أو التربية لخطر الانحراف.

المادة الثامنة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة اتخاذ جميع التدابير المناسبة من أجل الآتي:

١- القيام بدور بناء وفعال في مجال الوقاية والإرشاد الصحي والتوعية بحقوق الطفل، وبخاصة فيما يتعلق بصحته وتغذيته ومزايا الرضاعة الطبيعية وسلامة فكره ووقايته من الحوادث



بيان الخطرات

الرقم : / / ١٤٢
التاريخ : / /
المرفات :



المُسَلِّكُ الْعَرَبِيُّ الْمُسَعُودِيُّ
هُنَّا كُلُّ بَرَاءَةٍ مِّنْ جُلُسِ الْوَزَارَةِ

وضرر التدخين وبيان خطورته أثناء الحمل وتوضيح ما للطفل من حقوق، وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة.

- ٢ - دعم نظام الصحة المدرسية ليقوم بدوره الكامل في مجال الوقاية والإرشاد الصحي.
- ٣ - ضمان حق الطفل في الحصول على التعليم المناسب لسنّه.
- ٤ - الوقاية من إصابة الطفل بالأمراض المعدية والخطيرة.
- ٥ - تأمين الطفل من الإصابات الناتجة من حوادث المركبات وغيرها.
- ٦ - وقاية الطفل من خطر التلوث البيئي.
- ٧ - رفع معاناة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة، كالأطفال المتنازع عليهم، وأطفال الشوارع والمشردين، وضحايا الكوارث والحروب.

المادة التاسعة عشرة:

على الجهات ذات العلاقة وضع برامج صحية وتربيوية وتعليمية ونفسية واجتماعية لإعادة تأهيل الطفل الذي تعرض لأحدى حالات الإيذاء أو الإهمال.

المادة العشرون:

على الجهات ذات العلاقة وضع معايير جودة شاملة لألعاب الأطفال المصنوعة محليناً أو المستوردة، بحيث تكون مطابقة للمواصفات والمعايير الصحية والبيئية والثقافية، ووسائل السلامة، وغير مخالفة للضوابط الشرعية.

المادة العادية والعشرون:

لا تخل الأحكام والإجراءات المنصوص عليها في هذا النظام بما يأتي:

- ١ - الالتزامات المترتبة على الجهات المعنية الأخرى، كل بحسب اختصاصه.
- ٢ - أي حكم يكفل حماية أفضل للطفل ينص عليه نظام آخر أو اتفاقية دولية تكون المملكة طرفاً فيها.



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢
الملفات :



المُسَلِّكُ الْعَرَبِيُّ الشَّعُورِيُّ
هَيْئَةُ الْبَرَاءَةِ بِجَلِسِ الْوَزَارَةِ

الفصل الخامس

الإبلاغ والنظر في مخالفة النظام ولايحته ووقت العمل به

المادة الثانية والعشرون:

- ١ - على كل من يطلع على حالة إيذاء أو إهمال، تبليغ الجهات المختصة فوراً.
- ٢ - على الجهات المختصة أن تسهل إجراءات التبليغ عن حالات الإيذاء والإهمال، وبخاصة التبليغ الوارد من الطفل.
- ٣ - تحدد اللائحة إجراءات التبليغ عن حالات الإيذاء والإهمال وكيفية التعامل معها.

المادة الثالثة والعشرون:

- ١ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٣) من المادة (الثانية والعشرين) من هذا النظام، تتولى هيئة التحقيق والأدلة العام التحقيق في مخالفات أحكام هذا النظام، وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة.

- ٢ - مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة الأخرى ذات العلاقة، تتولى المحكمة المختصة النظر في مخالفات أحكام هذا النظام، وتقرير العقوبة المناسبة في حق المخالف.

المادة الرابعة والعشرون:

يصدر وزير الشؤون الاجتماعية اللائحة خلال (تسعين) يوماً من تاريخ نشر هذا النظام في الجريدة الرسمية، بعد التنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وهيئة حقوق الإنسان والجهات الأخرى ذات العلاقة كلُّ فيما يخصه، ويعمل بها من تاريخ العمل بهذا النظام.

المادة الخامسة والعشرون:

يعمل بهذا النظام بعد (تسعين) يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

